التنمية المستدامة وفق استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030

Sustainable Development in accordance with the UNDP Strategy 2030

براي نور الدين [1]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران2،(الجزائر) brai.noureddine@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال: 2025/01/14 تاريخ القبول:29 /2025/05 تاريخ النشر: جوان/2025

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الرؤية المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفق الخطة الاستراتيجية المرتكزة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتمثل هذه الرؤية في مساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية في مجال التنمية المستدامة وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات.

وسنحاول الوصول من خلال نتائج هذه الدراسة، إلى أن هذه الخطة الاستراتيجية هي رؤية استشرافية لتطور البرنامج الإنمائي خلال السنوات الأربع المقبلة، وهي استجابة لتغير المشهد الإنمائي وتلبية للاحتياجات المتغيرة لدى الشركاء، وبناء على التجربة المرصودة حتى وقتنا الحالي، تصف هذه الخطة كيفية دعم البلدان في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الالتزام بالعمل في إطار شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بوصف ذلك محفزا وميسرا للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لهذه الاستراتيجية المستقبلية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشراكة، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

Abstract:

This paper aims at highlighting the future vision of UNDP according to the Strategic based on the 2030 SD Plan, this vision is to help countries achieve sustainable development through eradicating poverty in all its forms and dimensions, accelerating structural transformations in the area of sustainable development and capacity-building in response to crises and shocks.

المؤلف المرسل: براي نور الدين ، الإيميل المهني: brai.noureddine@univ-oeb.dz

We will try to reach the conclusion that this plan is a forward-looking vision for the development of the development program over the next four years, based on the experience observed at the present time, and how to support countries in achieving the 2030 plan, and enhancing the commitment to work within the framework of the partnership of all actors.
Key words: Sustainable development, UNDP, Partnership, Civil society, Private sector.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحديات متزايدة في تعقيدها وتشابكها، مما يستلزم ضرورة تبني استجابات مستدامة من قبل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى جانب أهداف التنمية المستدامة التزاًما عالميًا بمواجهة هذه التحديات خلال السنوات القادمة، يعكس التنوع والشمولية التي تتسم بها هذه الأهداف حجم التعقيد الذي أصبحت عليه قضية التنمية المستدامة في العصر الحديث، بالإضافة إلى ضخامة التحديات التي تفرض نفسها، والتي تتطلب تعاونًا وتنسيقًا فاعلًا بين مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى المجتمع الدولي.

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة إحدى تلك الجهات الداعمة والمساهمة في العديد من الأحيان، بوسائلها وأجهزتها وبرامجها وهيئاتها، مع شركائها من المنظمات الأخرى والقطاع الخاص.

ورغم كل هذه التحديات إلا أن منظمة الأمم المتحدة وعبر برنامجها الإنمائي، الذي يعمل في أكثر من 170بلداً وإقليماً، ويساعد في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والإقصاء، قد أحرزت تقدما هائلا على العديد من جبهات التنمية المستدامة، فقد تراجع معدل الفقر في العالم من نسبة 35 % في العام 1990 إلى أقل من 10% في عام 2016[1]، فانخفض بذلك عدد الفقراء في العالم بما يزيد عن بليون شخص، ووحد العالم صفوفه من أجل الاعتراف بتغير المناخ ومواجهته، وقد ترتب أيضا على التطورات التكنولوجية والرقمية، تحولا وتقدما هائلا وملحوظا على الاقتصاديات والمجتمعات.

ومن هذا المنطلق، فإن إحدى أولويات منظمة الأمم المتحدة، تتمثل في تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، لبلوغ نتائج أفضل في مكافحة الجوع ولتحقيق التنمية المستدامة تماشيا مع الأولويات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام 2030.

من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الجوهري الآتي: **ما الدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في تعزيز أسس التنمية المستدامة من خلال برنامجها الإنمائي خلال الفترة 2018-2021؟؟**

وللإجابة على هذا التساؤل نعتمد منهج تحليل المحتوى كأسلوب من الأساليب المستخدمة في دراسة الأبحاث، وكمنهج دراسي مرتبط بمتابعة، وقراءة وتفكيك المحتويات والمفاهيم التي يتضمنها الموضوع، وفق الخطة الآتية والتي نعالج فيها النقاط الرئيسية التالية: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة، دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التنمية المستدامة.

1- التنمية المستدامة من الاهتمام إلى التجسيد

حتى وقت قريب، كان النقاش حول التنمية يتمحور حول قدرة الأفراد على الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والملبس، وكان يُعتبر هذا الطرح في نظر البعض بسيطا أو غير واقعي، فقد ركزت دول العالم اهتمامها على تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز الصادرات، باعتبارها المؤشرات الحقيقية للتقدم والتنمية، وما تزال الجهود العالمية مستمرة في هذا الاتجاه دون توقف أو مراجعة عميقة، غير أن العديد من المؤسسات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يصدر تقريرا سنويا للتنمية البشرية، قد أعاد توجيه النقاش حول ذلك، وأصبح الحديث عن تحسين حياة الفقراء والأغنياء ليس مجرد أطروحات هامشية بل أفكارا تستحق التقدير والاحترام[2]، وقد ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في عام 1980 عبر منشور صادر عن الاتحاد الدولي لحماية البيئة، ولكنه لم يُلقَ رواجًا واسعًا في البداية، وقد بدأ هذا المفهوم في التبلور بشكل واضح مع صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة بلجنة برونتلاند، يعود اسم اللجنة إلى رئيستها غرو هارليم برونتلاند، التي شغلت سابقًا منصب رئيسة وزراء النرويج،ذُكر التقرير لأول مرة عام 1987 وأسهم بشكل كبير في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة كعنصر أساسي في الخطط الدولية للتنمية[3].

بناءً على ذلك، يظل التنفيذ الفعلي والفعال للالتزامات التي تهدف الأمم المتحدة إلى تحقيقها عبر برنامجها الإنمائي مشروطًا بضرورة وجود مستوى عالٍ من الكفاءة وفهم المعارف ونظم الأداء، هذا يعتمد بشكل أساسي على الخبرات المؤكدة والممارسات الجيدة التي تنبثق عن تعاون وشراكة دولية واسعة النطاق بين البرنامج وكافة الأطراف المعنية[4].

1.1- الاهتمام الدولي وتبني أجندة التنمية المستدامة لعام 2030

بدأ مفهوم التنمية المستدامة في الظهور بشكل واضح في تقرير "مستقبلنا المشترك" لعام 1987، المعروف بتقرير برونتلاند، وقد تطور هذا المفهوم ليأخذ طابعًا عالميًا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

أ. أهداف الألفية الإنمائية قبل سنة 2000

يعتبر مؤتمر الحكومات بشأن البيئة الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، خطوة أولى نحو اهتمام دول العالم بحماية البيئة بمختلف جوانبها، وقد كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو توعية الشعوب والحكومات بالمخاطر الناجمة عن تلوث البيئة على المستوى الدولي[5]، والعمل على مواجهة هذه التحديات من خلال اقتراح الحلول القانونية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحسينها، بالإضافة إلى مكافحة الأضرار الناجمة عن تلوثها، وقد أقر المؤتمر في البند 21 بحق الدول في السيادة على استغلال مواردها، لكنه في الوقت ذاته ألزم بضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة. يعكس ذلك بوضوح مبدأ العدالة البيئية الذي يقوم على حفظ وحماية الموارد لصالح الأجيال القادمة، مع مراعاة

الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية[6]، ازدادت الأوضاع تفاقماً بحلول عام 1973 وما بعده، ورغم الجهود المبذولة لتصحيح المسار، بما في ذلك تشكيل لجنة برونتلاند عام 1987 لدراسة أفضل الاستراتيجيات والحلول لحماية كوكب الأرض وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشرية، أصبح مفهوم التنمية المستدامة محوراً رئيسياً في صياغة التصورات المستقبلية، وقد أسهم هذا التوجه بصورة جوهرية في تنظيم أول قمة عالمية معنية بالبيئة، وهي قمة الأرض التي عُقدت في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، خلال هذا المؤتمر، توصلت دول العالم إلى تبني تعريف مشترك لمفهوم التنمية المستدامة، والذي تم توثيقه في المبدأ الثالث الذي أقرته قمة البيئة والتنمية. ينص هذا المبدأ على ضرورة تحقيق الحق في التنمية، بحيث يتم الموازنة بين تلبية الاحتياجات التنموية والاعتبارات البيئية بشكل عادل للأجيال المعاصرة والقادمة[7].

وتم تعريفها على أنها نتيجة لتفاعل مجموعة من الجهود المبذولة من قبل السلطات العامة والهيئات الخاصة داخل المجتمع، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية والصحية للإنسان، كما تسهم هذه الجهود في تحقيق التنمية الاقتصادية لصالح الأفراد، مع السعي نحو تحقيق الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو اللغوية أو الدينية بين الأفراد، ويتم ذلك دون المساس بحقوق الأجيال القادمة أو التأثير على قدرتها في تلبية احتياجاتها المستقبلية[8]"، تعرف كذلك على أنها عملية مجتمعية واعية ومستدامة، تتم بتوجيه إرادة وطنية مستقلة بهدف تحقيق تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية، واقتصادية،وتُعنى هذه العملية بالسعي نحو تعزيز النمو المطرد لقدرات المجتمع ورفع جودة الحياة فيه بشكل مستمر[9]"

وعقب ذلك جاء إقرار بروتوكول كيوتو Kyoto الملحق بالاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي عام 1997 والذي بدأ العمل بع عام 2005، وقد عزز التنمية المستدامة في المادة الثانية[10]، وانعقدت القمة الثانية للأرض عام 2002 في مدينة جوهانسبورغ تحت عنوان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، حيث استهدفت تعزيز الاتفاقيات المتعلقة بمجال التنمية المستدامة، وخلال هذا المؤتمر، جرى تقييم شامل لحصيلة الجهود العالمية في الاستجابة لمفهوم التنمية المستدامة ومدى التقدم المحرز في هذا المجال[11]، عند استعراض التحديات والفرص التي قد تؤثر على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، كانت النتائج أقل من المأمول، ويرجع ذلك إلى عدم التزام العديد من الدول بشكل جاد بالحد من التدهور الذي يطال البيئة بمختلف أبعادها.

في عام 2007، وتحديًا خلال الفترة الممتدة بين 3 و14 ديسمبر، انعقد المؤتمر الدولي للتصدي لتغير المناخ في مدينة بالي بجزيرة بالي في إندونيسيا، تركزت نقاشات هذا المؤتمر حول مجموعة من القضايا البيئية المحورية، أبرزها الارتفاع المقلق في درجات حرارة الأرض نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري. كما خصصت جلسات للنقاش حول الاضطرابات المناخية المرتبطة بهذه الظاهرة، مع تسليط الضوء على قضية الفقر في دول العالم الثالث وتأثير هذه التغيرات على مستقبل الأجيال القادمة[12].

تلاه انعقاد قمة الأمم المتحدة حول تغير المناخ في مركز بيلا في كوبنهاغن خلال شهر ديسمبر من عام 2009، حيث تم بحث آليات التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية عالمية شاملة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب[13].

في عام 2012، خلال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في الدوحة، قطر، شهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ تقدماً ملحوظاً حيث استثمرت الحكومات النتائج التي تحققت على مدار ثلاث سنوات من المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ .وقد مهد هذا المؤتمر الطريق لتعزيز الطموح وتكثيف الجهود الضرورية على مختلف المستويات، ومن بين القرارات التي تم اتخاذها، حققت الحكومات ما يلي:

- العمل على تطوير تصميم استراتيجيات فعالة واعداد جدول زمني لاعتماد اتفاقية مناخية شاملة بحلول عام 2015، بحيث يبدأ تطبيقها الفعلي في عام 2020.

- تسهيل سير المفاوضات من خلال استكمال المهام المرتبطة بخطة عمل بالي، مع التشديد على أهمية تعزيز الطموحات المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، فضلاً عن تقديم الدعم اللازم للدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ من أجل التكيف مع تداعياته[14].

ب. من أهداف الألفية الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة

في إعلان الألفية الصادر في عام 2000 (قرار الجمعية العامة 2/55)، والذي حدد أهداف التنمية بثمانية أهداف رئيسية، أهمها القضاء على الفقر المدقع[15]، ضمان الاستدامة البيئية وتأسيس شراكة عالمية من أجل التنمية يمثلان جزءًا من رؤية شاملة وطموحة صاغها قادة العالم لصالح الإنسانية جمعاء. وقد تعهد هؤلاء القادة بتوجيه مكاسب العولمة نحو تحقيق فوائد لجميع البشر دون استثناء، حيث أكدوا التزامهم ببذل كل الجهود الممكنة لتخليص الرجال والنساء والأطفال من أوضاع الفقر المدقع التي تتسم بالإذلال وفقدان الكرامة الإنسانية.

منذ عام 2000، وبدعم واسع من الأمم المتحدة، تضافرت الجهود مع شخصيات بارزة من قطاعات مختلفة، تشمل الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والعلماء، لإحياء هذا الالتزام بطرق كانت تُعد مستحيلة قبل بضعة أعوام. وقد أثمرت هذه الجهود عن زيادة كبيرة في الوعي العالمي بأزمة هذا الجزء من البشرية الذي لا يزال يعاني أشد أشكال الفقر على الإطلاق، حيث يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا.

في هذا الصدد، حدد البنك الدولي مفهوم "المعدمين" باعتباره أولئك الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، مما سلط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة الإنسانية[16].

ومنذ إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف، حققت العديد من الانجازات تارة[17]، ووصفت بالمرضية تارة أخرى، ومتواضعة أحيانا أخرى لكونها لم تصل إلى تلبية الحاجيات الأساسية للدول المختلفة.

وفي سنة 2015، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في العاصمة الفرنسية باريس Paris وسمي بمؤتمر الأطراف 21، وقد نص على الوصول المنصف لتنمية مستدامة والقضاء على الفقر[18]، دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في الأول من يناير 2016 كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن المقرر أن توجه هذه الأهداف سياسات وبرامج تمويل برامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبوصفه الوكالة الرائدة في مجال التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمكانة متميزة تتيح له دعم تنفيذ هذه الأهداف عبر عملياته في حوالي 170بلداً وإقليماً ، وتمثل هذه الأهداف خطة طموحة لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وشمولاً للجميع، حيث تُعالج التحديات العالمية مثل الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، والازدهار، والسلام، والعدالة، كما تعتمد الأهداف على مبدأ التكامل والترابط لضمان تحقيقها بشكل شامل، مع الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب.ولهذا الغرض، تُحدد الأهداف لعام 2030 كإطار زمني نهائي، وفي سياق تحقيق هذه الرؤية، تتبنى الأمم المتحدة سياسة إنمائية يتم تحديثها كل أربع سنوات، ومن بين هذه السياسات تأتي الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

2.1- الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

في السابق، كانت التنمية بأشكالها المختلفة وتطبيقاتها المتنوعة محور اهتمام العالم، إلا أن إدراكًا تدريجيًا بدأ يتشكل مع تفاقم المشكلات، حيث أصبح واضحًا أن النموذج الحالي للتنمية يسير في اتجاه يحتاج إلى تصحيح، فقد أدى هذا النموذج إلى انتهاك حقوق الأجيال القادمة، خصوصًا مع بروز أزمات بيئية خطيرة مثل التغير المناخي، التصحر، نقص المياه العذبة، تقلص الغابات، تلوث الهواء والماء، الفيضانات المدمرة نتيجة ارتفاع مستويات البحار والأنهار، واستنزاف الموارد غير المتجددة بسبب الاستهلاك المفرط وغير العادل من قبل البشر.

كل ذلك دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

عملت الأمم المتحدة على وضع إطار شامل للتنمية البيئية والاقتصادية يهدف إلى تحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، يتسم هذا الإطار بالتوازن، حيث يراعي عدم استنزاف الموارد الطبيعية بشكل يثقل كاهل كوكب الأرض، ويأتي هذا النهج ضمن رؤية تسعى لتطوير الموارد الطبيعية والبشرية للكوكب، وتعزيز التعامل الاقتصادي والاجتماعي معها بطرق أكثر كفاءة واستدامة،كما يشترط هذا الإطار أن تُلبى احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية متطلباتها الخاصة.

فإذا كانت الدول تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، فمن الضروري أن تتعاون مع أطراف أخرى فعّالة، وعلى رأسها المنظمات الدولية[19] الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات التي يزداد تأثيرها مع اتساع نطاق العولمة والتطورات العالمية الناتجة عن الأزمات البيئية، ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع أبعادها، فالمفهوم لا يقتصر على النمو الاقتصادي وحده، بل يشمل

أبعادًا أوسع تجمع بين السياسة، والمجتمع، والبيئة، إلى جانب الاقتصاد. التنمية المستدامة تمثل عملية ديناميكية وتفاعلية تهدف إلى الموازنة بين ثلاثة محاور رئيسية: البشر، الموارد البيئية، والتنمية الاقتصادية، وهذه المحاور مترابطة ومتداخلة ضمن إطار متكامل يتسم بالتنظيم والترشيد، ويهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة ليس فقط للأجيال الحالية، ولكن أيضًا للأجيال المقبلة[20].

أ. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة فرصة مهمة لنمو اقتصادي نوعي يركز على كيفية توزيع المنافع بشكل عادل على جميع فئات المجتمع، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي تقليدية. وتركز الاستدامة على ضمان الاستمرارية من خلال تحقيق دخل مرتفع يُخصص جزء منه لإعادة الاستثمار، مما يتيح تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد وصيانة الموارد، كما تسعى إلى تحقيق إنتاج مستدام للسلع والخدمات مع الحفاظ على توازن معين يشمل عدة عناصر رئيسية، هي: النمو الاقتصادي المتواصل، العدالة الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الأساسية بشكل كافٍ.

ب. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يمثل محور العملية التنموية وغايتها النهائية. ويتجلى ذلك من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وضمان توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات التي تحتاج إليها. بالإضافة إلى ذلك، يسعى هذا البعد إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية عن طريق تشجيع مشاركة الشعوب في عملية اتخاذ القرار، مع ضمان توافر الشفافية في جميع الممارسات والسياسات المرتبطة بالتنمية[21]، ومن جهة أخرى هو وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة.

ج. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتطلب الحفاظ على البيئة الالتزام بالحدود البيئية التي تُحدد قدرة كل نظام بيئي على تحمل الاستهلاك والاستنزاف، عند تجاوز هذه الحدود، يتعرض النظام البيئي للتدهور، مما يؤكد ضرورة وضع قيود واضحة على الاستهلاك، النمو السكاني، التلوث، الممارسات الإنتاجية غير المستدامة، استنزاف الموارد المائية، قطع الأشجار، وانجراف التربة. في هذا السياق، يتم التركيز على مبادئ تشمل المحافظة على ثبات الموارد الطبيعية، تجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة، حماية التنوع البيولوجي، استخدام التقنيات النظيفة، وتعزيز المرونة البيئية بما يضمن تحقيق التوازن البيئي.

إن الحفاظ على البيئة يتطلب توفير ظروف طبيعية سليمة تُمكّن من إنتاج الموارد المتجددة دون الإضرار بالمخزون المحدود للموارد غير المتجددة،كما أن التوازن البيئي يُمثل إطاراً تنظيمياً لإدارة الموارد الطبيعية، حيث يسعى إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد مع مراعاة جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ولذاينبغي دمج الاعتبارات البيئية كعنصر أساسي في عملية التنمية لضمان أن تُؤثر هذه

الاعتبارات بشكل إيجابي على توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحديد أنواع الأنشطة التنموية المناسبة، واختيار المواقع الملائمة للمشاريع بما يدعم الحفاظ على البيئة وسلامتها[22].

2- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التنمية المستدامة

جاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP كواحد من أبرز أذرع الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال تقديم الدعم للدول في القضاء على الفقر، بناء القدرات، تعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المجتمعات لتحقيق الأهداف السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

1.2- التعريف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP هو شبكة عالمية للتنمية تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة كمجلس تنفيذي تابع للجمعية العامة. يركز البرنامج على تنسيق الجهود الدولية لدعم التنمية، ومساعدة البلدان في مكافحة الفقر والتهميش، وتقليل الفوارق الاجتماعية.يُعتبر منصب مدير البرنامج ثالث أعلى منصب في الهيكل الأممي بعد الأمين العام ونائبه.

وقد تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة[23] سنة 1965 عبر دمج هيئتين أمميتين سابقتين هما: البرنامج الموسع للمساعدة التقنية EPTA للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1949، والصندوق الخاصSF للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958 بغرض الرفع من مستوى فعالية هذه الأجهزة والبرامج والمؤسسات[24]، ومساعدة الدول النامية على تعزيز قدراتها في استثمار مواردها الطبيعية والبشرية، إلى جانب ذلك، يكّرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده لدعم البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يعتمد تمويل البرنامج بشكل رئيسي على التبرعات والمساهمات التي يقدمها الأعضاء[25].

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك، منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل[26]، يقع المقر الرئيسي للبرنامج في نيويورك، مع وجود مكاتب تمثيلية منتشرة في 177 دولة حول العالم. يعمل موظفو هذه المكاتب على تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع، إلى جانب تقديم المشورة والدعم الفني للحكومات، كما تتولى خمسة مكاتب إقليمية مهمة التنسيق بين المكاتب الوطنية، وهي: مكتب أفريقيا، مكتب الدول العربية، مكتب آسيا والمحيط الهادئ، مكتب أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، ومكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

2.2- العمل في إطار من الشراكة وفق أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتطلب تحقيق جدول تنمية مستدامة فعّال بناء شراكات استراتيجية تجمع بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. تعتمد هذه الشراكات الشاملة على أسس من القيم المشتركة والرؤية الموحدة، مع تحديد أهداف متفق عليها تضع الإنسان والكوكب في صميم الجهود المبذولة. وتُعد هذه المبادئ ضرورية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك المحلية، يتوقف نجاح أجندة التنمية المستدامة بشكل كبير على قدرتها في تعبئة أصحاب المصلحة، وتعزيز إنشاء شراكات جديدة، وكسب دعم الأطراف المختلفة، فضلاً عن إشراك مواطني العالم أجمع في تحقيق هذه الغايات.

وقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 ضمن إطار تكاملي يهدف إلى تقديم الدعم للبلدان المستفيدة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يمتاز هذا الإطار بالعمل التعاوني من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للدول، مع الأخذ بعين الاعتبار مواقعها المختلفة ضمن الطيف التنموي، وذلك وفقًا لتوصيات الاستعراض الشامل للسياسات. كما توضح الخطة الآليات التي سيعتمدها البرنامج الإنمائي لبناء وتعزيز الشراكات الضرورية لتحقيق تطلعات المنظمة، وذلك بالتنسيق مع مجموعة الشركاء المتزايدة والمتنوعة.

أ. **برنامج الأمم المتحدة بوصفه الأساس التشغيلي**: انتشر الوجود القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل واسع ليصبح قاعدة تشغيلية أساسية لوكالات الأمم المتحدة وشركائها على مدى سنوات عديدة، يتولى البرنامج إدارة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهما عنصران أساسيان في تعزيز جهود التنمية المستدامة، يقدم الصندوق، عبر اختصاصاته وأدواته الإنتاجية، نماذج تمويل مبتكرة تهدف إلى تقليل الفقر ودعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي[27].

ب. **التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: يتحقق ذلك من خلال العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومع الدول الأعضاء، بهدف تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي كأداة محورية لدعم تطبيق خطة عام 2030. ويعد هذا النهج عنصرًا أساسيًا لتفعيل تبادل الحلول التنموية على المستوى العالمي بين دول جنوب الكرة الأرضية، مع التركيز على مواجهة تحديات التمويل وتوفير بيئة ملائمة على كافة المستويات لدفع عجلة التنمية المستدامة، وذلك بروح الشراكة والتضامن على النطاق العالمي[28].

ج. **المجتمع المدني**: يقوم المجتمع المدني بالعديد من الأدوار الهامة في دعم خطة 2030 من خلال النشاط الذي يقوم به في مجالات تطوعية مختلفة[29]، بدءا من الدعوة والتخطيط إلى التنفيذ والرصد والمساءلة، وسيواصل البرنامج الإنمائي إقامة الشراكات مع المجتمع المدني، وكذلك مع الحكومات لتعزيز قدرات المجتمع المدني وإفساح الفرصة له ليشارك على نحو فعال في جهود التنمية المستدامة، فقدرات وحجم المعرفة اللذان تملكهما يساهمان في خلق سياسات وحوارات تنظيمية على حد سواء[30].

د. **القطاع الخاص**: يعد القطاع الخاص أحد المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا ويؤدي إلى دعم العديد من المجالات سواء كانت مجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية[31]، ويشكل القطاع الخاص شريكًا جوهريًا في دعم وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إقامته العديد من الشراكات مع الحكومات والجهات المعنية لتطبيق السياسات والبرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،ويُعد هذا القطاع مصدرًا مهمًا للاستثمار، خاصة على المستوى المحلي، بما يتعلق بهذه الأهداف، كما يسهم عبر تبنيه ممارسات أعمال شاملة في تعزيز الوصول إلى نتائج تنموية ملموسة، في هذا السياق، سيعمل البرنامج الإنمائي على توسيع وتعزيز تعاونه مع القطاع

الخاص بالتنسيق مع الحكومات، وذلك عبر تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الأولويات الإنمائية، ولتحقيق ذلك بكفاءة أكبر، تبرز الحاجة إلى تشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية الخاصة ضمن إطار تشاركي يضمن تحقيق المنافع المتبادلة[32].

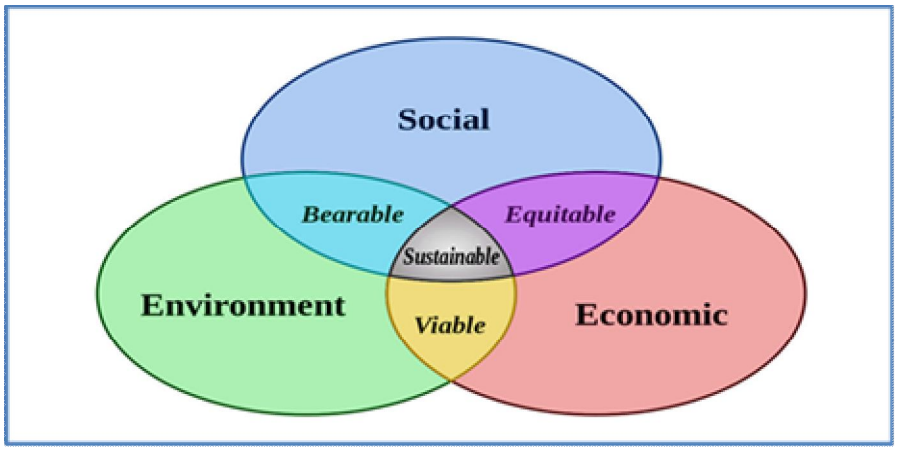
هـ. **المؤسسات المالية الدولية والصناديق الرأسية**: تعرف المؤسسات المالية الدولية "بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة"[33]، تواصل المؤسسات المالية الدولية لعب دور محوري ضمن مكونات المشهد الإنمائي، حيث يشهد هذا الدور توسعاً متزايداً سواء من حيث النطاق أو الانتشار، مع ظهور مؤسسات مالية جديدة على المستويين الإقليمي والدولي، ويسعى البرنامج الإنمائي إلى تعزيز شراكاته المؤسسية مع مجموعة من هذه المؤسسات، بهدف الاستفادة من خبراتها التقنية ومواردها المخصصة للتمويل الميسر، بما يسهم في دعم تحقيق أهداف خطة عام 2030 بشكل أكثر فعالية على مختلف الأصعدة.

الجدول 1: الموضوعات والأهداف المستقبلية التي تمت مراجعتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى

السنة	الموضوع	الأهداف
2019.2018	القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم	1،2،3،5،9،14
2020.2019	التحول إلى مجتمعات مستدامة ومرنة	6،7،11،12،15
2021.2020	تمكين الشعوب وضمان الشمولية والمساواة	14،11

المصدر: منشورات معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب، unitar.org،2018.[34]

الشكل 1: الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة



المصدر: الدهيمي (2015)، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر، الأردن، ص 68. [35]

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، يهدف النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسترشدا بالنهج التكاملي في خطة عام 2030، إلى دعم التنمية المستدامة على نحو فعال في تلك السياقات الإنمائية الواسعة النطاق، ومن ثم تتمثل رؤية البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 فيما يلي:

- ❖ مساعدة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.
- ❖ تسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات.

ويسعى نهج البرنامج الإنمائي إلى مواءمة الحلول ذات الطابع المميز للبرنامج مع مختلف السياقات التنموية الثلاثة، حيث ترتكز هذه الحلول حول معالجة تحديات رئيسية تشمل الحد من الفقر، وتعزيز الحوكمة الفعالة، وإدارة المخاطر، ودعم التعافي وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، يهدف هذا النهج إلى إعادة توجيه الكفاءات الأساسية للبرنامج التنموي بما يتناسب مع رؤية الخطة الاستراتيجية ونهجهما المحدث، وترتكز كل من هذه الحلول على نظرية للتغيير تدمج مجموعة من التدخلات المصممة خصيصًا لدفع تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

اعتمد البرنامج الإنمائي منهجية تستند إلى الأدلة في تصميم الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. استندت هذه المنهجية إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ البرامج والمشاريع، إضافة إلى تحليل النتائج والمعطيات المتعلقة بعوامل الأداء، كما اعتمدت الخطة على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال عمليات المراجعة والتقييمات التي أجريت في إطار الشراكات متعددة الأطراف.

وابتغاء توضيح النهج المتبع من الأمم المتحدة وفق برنامجها الإنمائي، تعرض هنا مجموعة من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، والتي تتماشى مع السياقات الثلاثة الكبرى، وهي كما يلي:

❖ إبقاء الناس خارج دائرة الفقر بالقضاء على العوائق ومواطن الضعف التي تبقي الناس في حالة فقر أو تسقطهم في براثنه من جديد، بما في ذلك حالات وقوع الصدمات والأزمات.

❖ تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة ودعم شتى المسارات المتبعة بغية تحقيق مجتمعات سليمة وعادلة وشاملة للجميع.

❖ تعزيز القدرات الوطنية للوقاية والانتعاش من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام آثار الكوارث وحالات الطوارئ، وبذل الجهود ابتغاء تقليل العوامل الكامنة وراء المخاطر المتأصلة في العمليات الإنمائية إلى أدنى حد ممكن وتعزيز الأمن البشري.

❖ تشجيع الحلول المراعية للطبيعة من أجل استدامة الكوكب، كما هو الحال في الشراكة التي أقيمت مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها كمن المنظمات، وذلك لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي من خلال التصدي لأوجه القصور التي تعتري السياسات التي تؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية.

❖ سد الفجوة في مجال الطاقة يتطلب العمل على توسيع فرص الوصول إليها، مع التركيز على الترويج لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة بصورة شاملة ومتوازنة. ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات المتنوعة للقطاعات المختلفة المرتبطة بالسكان، بما يتماشى مع التطلعات المحددة في الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

❖ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الحصول على الخدمات الأساسية والأصول والخدمات المالية، وتتطلب معالجة ذلك تدخلات مستمرة في قطاعات متعددة بالشراكة مع الهيئات الفاعلة الأخرى.

الهوامش:

1. World Bank. Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle. Washington, DC: World Bank, 2018.
2. Garcia-Bouza, D. H, Social conflict and development, OECD -Publications and Information Center, Washington , 1982, p 70.
3. عثمان غنيم ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 21.
4. محمد الصغير بابس، مداخلة بمناسبة، اليوم الوطني التحسيسي حول أهداف التنمية المستدامة: الاستدامة في صلب السياسات العمومية، إقامة جنان الميثاق، الأحد 06 مارس 2016، الجزائر، ص1.
5. سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 234.
6. نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، منشورات دار دجلة، الأردن، 2015، ص 68.
7. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ضل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 12.
8. كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد 25، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 3.
9. سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007، ص 24.
10. بروتوكول كيوتو.. اتفاقية أ.م الإطارية بشأن تغير المناخ. ريو دي جانيرو، البرازيل، بتاريخ 4-5 جوان, 1992.
11. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 37.
12. عيسى حجاب، التنمية المستدامة: المبادئ، الأبعاد الإشكاليات والتحديات. مجلة مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح الأردن، 2018.
13. ألينا أفير تشنكوفا، نتائج كوبن هاغن، المفاوضات والاتفاقات، سلسلة السياسات المناخية لمجموعة البيئة والطاقة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 11.
14. عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 17.
15. محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، نظرة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 10.
16. إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، دراسة قانونية، اقتصادية، سياسية مقارنة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص 81.

17.عبد القادر ناصري، الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من موعد انتهائها 2015. مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 12، 2015، ص 269.
18.إ.إ.ت.م، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر باريس للمناخ، باريس، 2015، ص 26.
19.صائب عبد الله الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 17.
20.أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المستدامة بين نشأة وتبني المفهوم إلى التحول نحو النماذج والتطبيقات، مركز التنمية المستدامة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2016.
21.ماجد أبو زنط عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 39.
22.مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، الجزائر، العدد 16، ص 135، 2010.
23.زوبيدة حسن محسن، التسيير المتكامل للمياه باستعمال نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 15.
24.مصطفى كردالواد، دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، الجزائر، 2014، ص 17.
25.لمين هماش، استراتيجية أ.م لحماية البيئة دراسة حالة الجزائر، الجزائر، 2018، ص 94.
26.نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP في الدول العربية. تم الاسترداد بتاريخ 10/12/ 2018 من الموقع http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/about-us.html
27.قرار رقم 05/71، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 71، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة، بتاريخ 2015/12/21.
28.قرار رقم 244/71، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 71. التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتاريخ 2016/12/21.
29.كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 137.
30. Javaloyes, P, FAO 70th Anniversary. UN 5, 2015, p 235.
31. فهد ابن عباس العتيبي، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 40.
32.نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014، ص 33.
33.إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الجزائر، 2014.
34.منشورات معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب، unitar.org، 2018.
35.جابر ساسي الدهيمي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 68.